

## بيلوجرافيا شارحة للإصدارات الحديثه لمعهد التخطيط القومى

عرض : محمد أبو الفتح نصار \*



### أولاً: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:

الأهلية هي علاقة قائمة على أساس تقبل الطرفين لرؤيتهم المشتركة ومسئولياتهم فى تقديم الخدمات الاجتماعية داخل أطر السياسات والتشريعات التى تحكم الاستجابة للمشكلات والاحتياجات الاجتماعية.

وقد استهدفت الدراسة تفعيل دور الجمعيات الأهلية كشريك رئيسى فى العملية التخطيطية وفتح قنوات الحوار الدائم بين السلطة (وزارة التخطيط) والجمعيات الأهلية، وذلك من خلال تحديد مفهوم المشاركة وآلياتها، والتعرف على كل من إسهامات الجمعيات الأهلية فى تنمية المحليات ، وواقع ومستقبل الجمعيات الأهلية فى مصر فى ظل العولمة

■ التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات/ الباحث الرئيسى عزة عبد العزيز سليمان . القاهرة : معهد التخطيط القومى، فبراير ٢٠٠٢ - ١٣٤ ص [ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٥ ]

يعتبر مفهوم التخطيط بالمشاركة وتطبيقه لأول مرة فى مصر فكرة حديثة لم يسبق لأحد أن تطرق إليها ، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية. ولهذا فقد تم عقد ورشة عمل استطلاعية للتعرف على أدوار كل من المخططين من وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية على مستوى المحافظات . فالمشاركة بين المخططين والجمعيات

\* د. محمد ابو الفتح نصار : استاذ تكنولوجيا التعليم - جامعة حلوان - مستشار التوثيق والتشر سابقا- معهد التخطيط القومى.

بيانات استمارة استبيان تم إعدادها وجمع بياناتها من الجمعيات الأهلية وقدم الفصل السادس : خلاصة الدراسة وأهم توصياتها، كما يقدم نظرة مستقبلية لتنفيذ مبدأ التخطيط بالمشاركة بين القطاع الحكومى والجمعيات الأهلية. واستعرض الملحق بعض تجارب المشاركة بين الوزارات والجمعيات الأهلية.

ومن أهم التوصيات التى خرجت بها الدراسة : العمل على تأهيل الكوادر الإدارية بالجمعيات الأهلية (البناء المؤسسى)، وعقد مزيد من اللقاءات والاجتماعات بين الشركاء من الهيئات الحكومية المعنية والجمعيات الأهلية، وتشكيل لجنة عليا من الجمعيات الأهلية ذات الخبرة للإسهام فى إعداد الخطة القومية والمشاركة فى تنفيذها ومتابعتها، حيث إن الجمعيات اقدر على تحديد الاحتياجات والأولويات والموارد المتوفرة فى المجتمعات المحلية.

وانتهت الدراسة بنظرة مستقبلية تتعلق بضرورة الانتهاء من تحديث الاستراتيجية المكانية من خلال إعداد خريطة للأقاليم التخطيطية. وكذلك الامتدادات الجديدة خارج الوادى، تتضمن الموارد والاستخدامات والمقومات والاحتياجات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل العلاقة بين شركاء التنمية (من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع

وتحديد القضايا والمشاكل التى تواجه مشاركة الجمعيات فى العملية التخطيطية، دور الجمعيات فى إعداد وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشروعات على المستوى القومى والإقليمى والمحلى، والتعرف على التحديات ووضعها فى شكل أولويات قومية ومحلية، ووضع إطار مقترح لبعض الإجراءات الضرورية من اجل تفعيل المشاركة بين القطاع الحكومى والمنظمات الأهلية (نظرة مستقبلية).

ولتحقيق تلك الأهداف فقد انقسمت الدراسة إلى جزئين رئيسيين : الجزء النظرى ويشتمل على ثلاثة فصول الأول منها عن المفاهيم المرتبطة بالتخطيط والتنمية، والثانى عن الجمعيات الأهلية ودورها التنموى فى مصر، أما الثالث فيناقش دور المتغيرات الدولية فى التأثير على الجمعيات الأهلية .

الجزء التطبيقى : ويشمل الفصول من الرابع إلى السادس.

قدم الفصل الرابع تقريراً مفصلاً عن حلقة عمل استطلاعية . والتى من خلالها تم التعرف على القضايا والمشاكل التى تواجه عمل الجمعيات الأهلية، وتحديد مدى علو ودراية الجمعيات الأهلية بمفهوم المشاركة، والدور الذى يمكن أن تلعبه بالنسبة لمنهج التخطيط بالمشاركة . واختص الفصل الخامس : بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التى اعتمدت على

والتنمية رقم ١٤٦ ]

يشكل عجز الميزان التجارى مشكلة مزمنة للاقتصاد المصرى على مر السنوات الطويلة السابقة. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الواردات تنمو بمعدلات سنوية تفوق بكثير نمو الصادرات. ولإصلاح هذا العجز فإن الأمر يقتضى زيادة الصادرات بمعدلات مرتفعة تفوق بكثير معدل نمو الواردات. وما لاشك فيه أن الدولة تعول الكثير على الدور الذى يمكن أن تقوم به الصادرات الصناعية تجاه إصلاح العجز فى الميزان التجارى. وان تعظيم الصادرات الصناعية يتطلب العمل بفاعلية فى العديد من الاتجاهات من بينها إيجاد إطار إدارى ومؤسسى للتصدير قادر على العمل بفاعلية .

لذلك فقد استهدفت هذه الدراسة بحث الدور الذى تقوم به الجهات الإدارية والتسويقية المحلية فى دعم الصادرات الصناعية .

واشتملت الدراسة على أربعة أبواب :  
استعرض الباب الأول منها واقع القطاع التصديرى المصرى. كما حدد الباب الثانى المؤسسات الإدارية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية. بينما قدم الباب الثالث للمؤسسات التسويقية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية.

وجاءت نتائج الدراسة متضمنة مجموعة من التوصيات كانت على النحو التالى:

- أن يتولى قطاع التجارة الخارجية

المدنى) وتحديد أدوار واضحة لهم . ومراجعة أهم المستجدات فى قضايا التنمية على الساحة الدولية، واستخلاص الدروس التى يمكن الاستفادة منها فى عملية التنمية فى مصر ، كما تضمنت التوصيات استشراف التعاون الإقليمى والدولى كآلية للاندماج فى الاقتصاد العالمى، وإكساب الحطة محتوى أكبر لمفهوم تنمية الموارد أكثر منه مفهوم تخطيط الموارد واعتماد فلسفة التنمية المستدامة بالموازنة بين النظام الاقتصادى والنظام البيئى حتى لا تستنزف حاجات الأجيال القادمة ، والعمل على القضاء على الفقر، وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوى الدخل المنخفض، وإدخال تغييرات على أساليب توزيع التكاليف والمنافع وطرق الحسابات القومية، واعتماد التنمية البشرية كأبجدية حديثة للتنمية الشاملة بمفهوم أنها عملية توسيع خيارات الناس، وتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معرفى، والتركيز على الشفافية وتفعيل المؤسسات الرقابية وتفعيل الشراكة فى التخطيط على جميع المستويات الإدارية، مع إبراز النماذج الناجحة من يطبقون منظومة الشراكة.

■ اثر البعد المؤسسى والمقومات الإدارية والتسويقية على تنمية الصادرات الصناعية-  
الباحث الرئيسى محمود فهمى الشرقاوى .  
القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مارس ٢٠٠٢ - ١٧٠ ص. ] سلسلة قضايا التخطيط

الصادرات الصناعية ، وبالتالي ما يستلزم بالضرورة إيجاد نظام فعال من وسائل الاتصال بين هذه التجمعات والاتحادات من جهة والمصدرين من جهة أخرى.

كذلك أهمية تواجد نظام للربط بين جدية المنشآت على التصدير والقروض والتسهيلات الائتمانية وخطابات الضمان التي تقدمها المؤسسات التمويلية.

وأهمية إعادة النظر فى الموارد المتاحة للمؤسسات الإدارية والتسويقية بما يمكن فى ظل إعادة صياغة أهداف هذه المؤسسات توفير الموارد المالية اللازمة للتمثيل التجارى ومركز تنمية الصادرات للقيام بمهامها .

وإيضاح أهمية قيام الدولة بتوفير الموارد المالية التى تمكن البنك المصرى لتنمية الصادرات من زيادة فاعلية الدور التمويلية الذى يقوم به لتنمية الصادرات الصناعية.

كذلك أهمية تنفيذ المادة السادسة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن قواعد التعامل مع بعض المصدرين. فى موضوع السماح المؤقت - التى تنص على انه يجوز لوزير المالية الترخيص بتمتع المصدرين من المنشآت الإنتاجية للشباب وصغار المستثمرين، بالنظام المنصوص عليه فى مواد هذا القرار على ضوء دراسة تجريبها لجنة مشتركة مشكلتة من مصلحة الجمارك ومصلحة

مسئولية إعداد الخطط المتعلقة بتنمية الصادرات بناء على الأهداف المحددة والمقترح أن يقوم بها مركز تنمية الصادرات المصرية.

- أهمية إعادة النظر فى الأهداف المحددة للمؤسسات الإدارية بحيث يتم استبعاد مسئوليتها عن إجراء الدراسات الخاصة بتشجيع الصادرات، وتنمية حجم الطلب الحالى على الصادرات والعمل على دخول أسواق جديدة، والوقوف أمام المنافسة العالمية، ورفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية القائمة على التسويق الخارجى ، وتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالتصدير، حيث إن هذه الأجهزة غالبا لا يتوافر لها القدرة على إنجاز هذه الأعمال ، أو أن طبيعة عملها لا يتفق وهذه الأعمال.

وأهمية أن تعمل المؤسسات الإدارية والتسويقية وفق منظومة متكاملة هدفها تعظيم الاستفادة من جهود هذه المؤسسات من اجل تعظيم الصادرات . وتقتصر الدراسة أن يتولى مركز تنمية الصادرات المصرية هذه المسئولية .

وأوضحت الدراسة أن البيانات والمعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية يتم توصيلها إلى المصدرين من خلال تجمعات رجال الأعمال والاتحادات المختلفة ، كما أظهرت الدراسة ضعف وسائل الاتصال بين هذه التجمعات والاتحادات مع الصناعات المعنية بالتصدير ، وهذا ما يشكل أحد معوقات تنمية

الرقابة الصناعية وقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

الزراعية المخططة.

ولهذا فقد حدد الهدف العام للدراسة

الحالية في دراسة وتحليل استجابة مجتمع الزراعيين للسياسات الزراعية بأدواتها المختلفة، متضمنة دراسة وتحليل استجابة الفئات المختلفة من هذا المجتمع لهذه السياسات مع المقارنة فيما بينها وفقا للأقاليم الإنتاجية الرئيسية واستخلاص العوامل المؤثرة أو المحددة لدرجة استجابته لهذه السياسات، وتناسقها مع ما تهدف إليه من أهداف، وذلك إلى جانب استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن أن تفيد المخطط أو واضعي السياسات الزراعية بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية المتوقعة للسياسة الزراعية المخططة.

ولتحقيق الهدف العام من الدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، يهدف الفصل الأول منها إلى التعريف بمجتمع المنتجين الزراعيين من حيث تعداد مساحة منشآته الإنتاجية، وهيكلها وفقا للكيان القانوني، والتكثيف الرأسمالي بها، ومواردها البشرية، متضمنة التعريف بقوى العمل البشري بها ومصادرها، والسمات الاجتماعية لمدير المنشأة الإنتاجية الزراعية، أما الفصل الثاني من الدراسة فقد استهدف التعريف بأهداف وسياسات التنمية الزراعية خلال الفترة منذ عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى السنوات الأخيرة من عقد

■ قياس استجابة مجتمع المنتجين للسياسات الزراعية / الباحث الرئيسي عبد القادر دياب . القاهرة : معهد التخطيط القومي، مارس ٢٠٠٢ - ٢٥٨ ص. [ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٧ ]

إذا كانت درجة الأهداف الزراعية المخططة تتوقف في جانب منها على مدى أو درجة التكامل والتناسق بين السياسات الزراعية المخططة والمنفذة . فإنها تتوقف في الجانب الآخر منها على درجة استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لهذه السياسات، وما توصف به الزراعة المصرية من صغر مساحة المزرعة المصرية بشكل عام وسيادة المزارع القزمية والصغيرة بها بشكل خاص مع ما قد توصف به مثل هذه المزارع من سمات اقتصادية واجتماعية توصف معها بضعف استجابتها للسياسة الزراعية. تحدد الهدف العام للدراسة الحالية في دراسة وتحليل استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية بأدواتها المختلفة، واستخلاص العوامل المؤثرة أو المحددة لدرجة استجابته تمهيدا لتحديد الأدوات والسياسات إلى جانب استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن أن تفيد المخطط أو واضعي السياسة الزراعية بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية المتوقعة للسياسة

الباحث الرئيسي محمد أبو الفتح الكفراوي.  
القاهرة : معهد التخطيط القومي ، مارس  
٢٠٠٢ - ١٦٤ + ٦٥ ص . [سلسلة قضايا  
التخطيط والتنمية رقم ١٤٨ ]

وتهتم هذه الدراسة في المرحلة الثانية  
منها بالتعرف على الدراسات السابقة في مجال  
تكلفة إمدادات المياه ودراسة تأثير ظاهرة النينو  
على الأمطار في مصر وتطبيق نموذج ترجيحي  
ذى دالتى هدف على القطاع الزراعى والتى  
يمكن من خلال تشغيله بأشكال مختلفة لقيود  
النموذج بعدة سيناريوهات تساعد على وضع  
السياسات الزراعية وتحديد مستلزمات الإنتاج  
للمحاصيل الزراعية ، وكذا الاسترشاد بها في  
تدريب وتطبيق الشبكات العصبية كمنهجية  
حديثه في علاج مشاكل القطاع الزراعى  
للمرحلة الثالثة من هذه الدراسة.

فضلا عن ذلك فان الدراسة الحالية تظهر  
أهمية عنصر مياه الري وعلاقته بالأمن  
الغذائى ، كما تحاول التعرف على علاقات دول  
حوض النيل وإمدادات المياه للرى في مصر،  
ويعرض في هذه الدراسة نماذج لتدريب الشبكات  
العصبية كأحد التطبيقات لاستنتاج الاستخدام  
الأمثل للمياه في مصر.

وقد استهدفت هذه الدراسة العديد من  
الأهداف منها : عرض موجز للدراسات السابقة  
في مجال بحوث تكلفة إمدادات المياه وتكلفة

التسعينات ، حيث اشتمل على التعريف  
بالأهداف الكلية المخططة للتنمية الزراعية خلال  
هذه الفترة إلى جانب التعريف بالسياسات  
الزراعية والأهداف التفصيلية لخطة التنمية  
الزراعية خلال نفس الفترة ، وحيث انتهى إلى  
تحديد إشارات السياسات الزراعية إلى مجتمع  
المنتجين الزراعيين خلال هذه الفترة ودراسة  
اتجاهاتها ، أما الفصل الثالث والأخير من هذه  
الدراسة فقد استهدف التعريف بالعوامل المحددة  
والمؤثرة على استجابة مجتمع المنتجين  
الزراعيين للسياسات الزراعية، ومؤشرات  
الاستجابة ، حيث اشتمل هذا الفصل على  
التعريف بالعوامل المؤثرة على استجابة مجتمع  
المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية متضمنا  
دراسة وتحليل درجة تواجد مثل هذه العوامل في  
المجتمع الزراعى المصرى ، وحيث انتهى إلى  
عرض مؤشرات قياس الاستجابة للسياسة  
الزراعية من قبل مجتمع المنتجين وفقا  
لإشاراتها المرسله إلى هذا المجتمع متضمنة  
قياس هذه الاستجابة سواء من خلال اتجاهاتها  
العامة بالقياس إلى الاتجاهات العامة لإشارات  
السياسة الزراعية، او من خلال القياس الكمي  
لبعض هذه المؤشرات من خلال النماذج الرياضية  
والإحصائية، وحيث انتهت الدراسة بموجز لاهم  
النتائج والتوصيات.

■ تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام  
الأمثل للمياه في مصر : مرحلة ثانية - -

إمداد المياه للقطاع الخاص فى الدول الأجنبية كعنصر من العناصر التى تسهم فى ترشيد استخدامات المياه فى القطاع المنزلى والصناعى. ثم محاولة تحليل حساسية عنصر المياه فى القطاع الزراعى لبعض المحاصيل الزراعية وكذا وضع بعض السيناريوهات المرتبطة بمستلزمات إنتاج المحاصيل الزراعية للاسترشاد بها فى تعلم الشبكات العصبية من خلال نموذج برمجة خطى ترجيحى ذى دالتى هدف ..

استعراض العلاقات التى تربط دول حوض النيل وتوزيع مياه نهر النيل على تلك الدول والاستفادة من المشروعات التى يمكن إنشائها فى مجال تنمية موارد المياه لدول حوض نهر النيل وزيادة مجالات التعاون المشترك بين دول حوض النيل للاستفادة من مياه الأمطار الساقطة على دول المنبع فى توليد الكهرباء وتوزيع المياه على دول حوض نهر النيل وفقد احتياجاتها الفعلية وبما يسهم فى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض نهر النيل . وابرار دور مياه الرى فى الأمن الغذائى وذلك نظرا لأهمية توفير مستويات مرتفعة من الغذاء ويتطلب ذلك المزيد من مياه الرى وذلك ما تعمل على توفيره السياسات المائية بزيادة كفاءة إدارة الطلب على مياه الرى مما يسهم فى رفع مستوى الأمن الغذائى وذلك ما تهدف إليه السياسة الزراعية.

وفى مجال المنهجية الجديدة لحساب

الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر فقد استهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشبكات العصبية فى هذا المجال وكيف يمكن تدريب تلك الشبكات فى استنتاج الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر وفقا لاعتبارات ترشيد استخدام المياه وزيادة صافى العائد من المحاصيل الزراعية فى قطاع الزراعة وتهدف هذه المرحلة من الدراسة إلى إظهار الإمكانات التطبيقية لهذا الأسلوب فى المجالات المستخدمة للمياه غير قطاع الزراعة ولكى يتحقق ذلك فان الأمر يتطلب توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة عن القطاعات المستخدمة للمياه بدقة عالية وبما يسمح بالتطبيق ومحاكاة الأسس الرياضية النظرية مع التطبيقات العملية والحصول على النتائج التى تفيد واضعى السياسات ومتخذى القرارات فى مجال ترشيد استخدامات المياه فى شتى مجالات الاستخدام فى الفترة القادمة.

كما تقوم الدراسة بتقييم النماذج الرياضية المستخدمة والنتائج التى تم الحصول عليها وبما يتضمن الجدوى الاقتصادية من ترشيد استخدام المياه على مستوى القطاعات المختلفة.

أى أن هذه الدراسة تحاول إيضاح العلاقة بين المعالم الطبيعية والاقتصادية لترشيد استخدامات المياه من خلال نماذج أو نموذج رياضى يمكن تطبيقه وقياس اثر الترشيد على

اقتصاديات استخدامات المياه فى القطاعات المختلفة.

وقد أسفرت هذه الدراسة على العديد من النتائج ، حيث أوضحت تزايد الاحتياجات من المياه لمواجهة الاستخدامات المتعددة فى الفترة القادمة مع ثبات المعروض من المياه وذلك يرجع إلى النمو السريع فى السكان وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام مما يشكل ضغطا على الموارد المائية واستخداماتها ويتطلب ذلك البحث بكل السبل والوسائل لترشيد استخدامات المياه الفترة القادمة حيث تصبح المياه هى العامل المحدد وليس الأرض فى التوسع فى إجمالى المساحة الزراعية فى مصر والتي تسهم فى الحد من الفجوة الغذائية القومية وتحقيق الأمن الغذائى لذا فان تحليل ودراسة خصائص الميزان المائى فى مصر يمكن لمتخذى القرار من تبنى الاستراتيجيات الملائمة لزيادة كفاءة إدارة الطلب على المياه وباستخدام المناهج الجديدة وتحقيق الاستخدام الأمثل والأفضل للموارد المائية المتاحة وتحقيق ذلك فى المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وقد تبين من الدراسة أنه من الممكن أن تأتى المياه الإضافية لمياه نهر النيل عن طريق التأكد من الطلب الحقيقى لدول الحوض وضبطه عن طريق ترشيد الاستهلاك من المياه فى الأغراض المختلفة فضلا عن البحث عن المياه

البديلة إن وجدت استجابة للطلب الإضافى لمياه النيل. كما يجب أن يدرك الجميع أن للمياه قيمة اقتصادية وان معرفة السعر الحقيقى للمياه سوف يجعل مستهلكى المياه يعرفون قيمة المياه ويقتصدون فى استهلاكها وهذا السعر ينبغى أن يغطى على الأقل تكاليف معالجة المياه ونقلها إلى المستهلكين فضلا عن معرفة العائد الاقتصادى من استخدام وحده المياه فى المجالات الاقتصادية المتعددة.

كما أوضحت الدراسة أن الرؤية المستنيرة للمياه تقوم على الاهتمام بالبحث العلمى لكى تكشف وسائل للإنتاج الزراعى لمحاصيل تحقيق غلة اكبر من متر الماء المكعب وضرورة تطوير وسائل الري وتطوير تكنولوجيا تخزين المياه و العدول عن اعتبار المياه مادة متاحة دون ثمن و زيادة التعاون المشترك بين الدول المشتركة فى الأحواض المائية العالمية، ضرورة زيادة الاستثمارات فى الخدمات المائية، كما أوضحت مبادرة حوض النيل فى أحد جوانبها أن تحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة تتم عن طريق الاستغلال العادى للموارد المائية فى حوض النيل.

■ رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى : الجزء الأول : خلفية أساسية . / الباحث الرئيسى محمود عبد الحى القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مارس



٢٠٠٢ - ١٩٤ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٩ ]

لان يكون استبعاد أى من دوائر ومجالات التعامل والتعاون الخارجى ضمن النتائج التى يمكن أن تنتهى إليها . فقدر السياسة المصرية وواجبها أن تنشط على مستوى هذه الدوائر والمجالات مجتمعة وذلك أمر مسلم به مبدئيا على أن يكون محكوما بالهدف العام لتعظيم العائد الوطنى والقومى من علاقات مصر الخارجية، وتعزيز قدراتها على التفاعل الإيجابى مع التغيرات الإقليمية والعالمية المصاحبة للدم المتزايد للعولمة وما تتيحه من فرص وما تفرضه من تحديات ولاشك أن تحقيق هذا الهدف العام وان كان يفرض عدم استبعاد أى من دوائر ومجالات التعامل والتعاون مع العالم الخارجى ألا انه يحتم إخضاعها لأولويات والتنسيق بينها خاصة إذا ما اتخذت العلاقات شكل اتفاق يرتب حقوقا والتزامات متبادلة بين أطرافها .

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تقديم "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى" بهدف دعم جوانب التكامل بين هذه الدوائر كلما امكن ذلك، والوصول إلى معايير تحدد أولوياتها، وأولويات مجالات التعامل والتعاون، ومن وجهة نظر الأهداف المحلية والقومية لمصر الدولة ومصر المجتمع بحيث تعين هذه المعايير على تجنب احتمالات التناقض والتعارض بين التزامات مصر تجاه تلك الدوائر ووفقا لمجالات التعامل

تعدد وتنوع دوائر التعامل والتعاون الخارجية لمصر مع مختلف مكونات المجتمع الدولى سواء كانت هذه المكونات دولا أم تكتلات إقليمية أم مجموعات ومنظمات على هذا المستوى أو ذاك . ولما كانت مجالات وأشكال التعامل والتعاون مع هذه المكونات متنوعة وتختلف فى طبيعتها والتزاماتها والنتائج التى تترتب عليها ، فضلا عن احتمالات تعارض هذه الالتزامات والنتائج خاصة فى المجالين الاقتصادى والسياسى، يصبح من الضرورى أن تخضع تعاملات مصر، وأشكال تعاونها، مع العالم الخارجى لدراسات متعمقة تهدف إلى استكشاف جوانب التكامل والتناقض بين الدوائر المختلفة لهذه التعاملات وأشكال بحيث يمكن اقتراح ما يدعم جوانب التكامل ويتجنب مواطن التناقض وان استحكمت هذه الأخيرة يصبح من الضرورى تطبيق معايير موضوعية (استراتيجية وعمليا) لأولويات دوائر الحركة ومجالات التعامل والتعاون وأشكال واليات كل منهما .

وهذه الدراسة تسترعى الانتباه إلى أن " شخصية مصر " الدولة والمجتمع بأبعادها والتزاماتها المتعددة وبمسئولياتها الوطنية والقومية والإقليمية والعالمية ، لا تترك مجالاً

والجنسيات وأنشطتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بينما يركز الفصل الرابع على مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها من خلال قراءة تحليلية نقدية لهذه المفاهيم والمؤشرات، مع الاهتمام بتحديد موقع مصر طبقاً لهذه المفاهيم والمؤشرات. ويواصل الفصل الخامس الاهتمام بالقدرة التنافسية من منظور مناقشة البعد التكنولوجي لها، مع إشارات تطبيقية، تستند إلى دروس الخبرة اليابانية، بهدف طرح ما يمكن أن يكون مدخلا لتفعيل البعد التكنولوجي في رفع القدرة التنافسية لمصر.

أما الفصلين السادس والسابع فيجمعهما إطار محاولة استكشاف الوضع النسبي للاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى من خلال قطاع الخدمات وما يرتبط به من حقوق الملكية الفكرية وتدفقات التجارة وتحركات رؤوس الأموال.

■ المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية ودراسة حالة لنموذج تنمية الإسكندرية بالمشاركة الشعبية. / الباحث الرئيسى وفاء احمد عبد الله. القاهرة : معهد التخطيط القومى ، أبريل ٢٠٠٢ - ١١+٢٤٥ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥٠ ]

والتعاون المختلفة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم ثقافية. وإذا ما حققت الدراسة هذه الأهداف، ولقيت استجابة فى فكر وعمل صناع القرار ومتخذيها، تكون هذه خطوة هامة فى اتجاه تفعيل حقيقى، يستند إلى أسس واقعية، لأشكال ومجالات التعامل والتعاون مع الدوائر المختلفة لحركة مصر فى علاقاتها الخارجية.

وفى ضوء طبيعة موضوع الدراسة وتشعب أبعادها، فقد استقر رأى فريق البحث على القيام بها على مرحلتين أساسيتين: الأولى تقدم خلفية أساسية للوصول إلى رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون المصري الخارجى، وذلك فى الجزء الأول. أما الجزء الثانى فيركز على تقييم فعالية الدوائر المتعددة للتعاون المصرى مع الخارج بأشكاله المختلفة واستشراف مستقبل هذا التعاون. وطبقاً لخطة العمل، فتقتصر هذه الدراسة على الجزء الأول.

ويركز هذا الجزء على الخلفية الأساسية فقد تم تقسيمه إلى سبعة فصول الأول منها له صفة تمهيدية حيث يقدم رؤية عامة للبيئة الدولية ومتغيراتها وانعكاساتها على مستقبل التنمية، وذلك من خلال تناول بعض المفاهيم والمتغيرات الأساسية ذات الصلة بخصائص البيئة الدولية وتوجهاتها. أما الفصل الثانى فيولى اهتماماً خاصاً لمفهوم العولمة، وابعادها وسبل التكيف مع الترتيبات العالمية متعددة الأطراف. ويعنى الفصل الثالث بتوضيح طبيعة الشركات متعددة

وكذلك رصد بعض الفعاليات الميدانية للمشاركة الشعبية فى التنمية المعاصرة من اجل معرفة الدروس الواقعية المستفادة التى تعمل على مزيد من التفعيل والدفع لدور المشاركة الشعبية فى خطط التنمية المحلية والمعاصرة لبناء مجتمع مدنى قوى باعتبار هذا المجتمع يمثل الآلية التى يتم من خلالها حاليا تفعيل عولة قضايا التنمية الاجتماعية . ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية لنموذج الإسكندرية للتنمية الحضرية باستخدام المشاركة الشعبية باعتباره يمثل نموذجا حديثا فى التنمية الحضرية ، وتواكب أحداث فعاليته مع التغيرات الحالية المعاصرة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يعيشها المجتمع المصرى.

■ **تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصرى عام ١٩٩٩/٩٨ .** /الباحث الرئيسى سهير أبو العينين. القاهرة : معهد التخطيط القومى ، أبريل ٢٠٠٢ - ٥٢ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥١]

تشكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية أحد مكونات نظام الحسابات القومية التى تعبر عن قاعدة البيانات الاقتصادية على المستوى القومى والقطاعى ، وتتضمن المصفوفة تدفقات الإيرادات والنققات فيما بين التعاملين فى المجتمع والقطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى ، وهى بذلك تضع كل المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومى والقطاعى فى

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى وضع بعض التصورات والرؤى العلمية لتطوير أساليب المشاركة الشعبية لتعظيم دورها فى خطط التنمية المحلية فى كافة جوانبها ودراسة انساب الأساليب لذلك انطلاقا من الممارسات التاريخية لهذه الأساليب ، وتوصلا مع المستجدات العالمية المعاصرة لعولة بعض قضايا التنمية الاجتماعية من خلال الشراكة الدولية. وذلك من خلال : تأصيل جهود المشاركة الشعبية فى الواقع المصرى ورصد تطور أساليب عملها وتقنيته من خلال التشريعات المختلفة ، وارتباطها بالتخطيط مع التركيز على كيفية أساليب المشاركة فى إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

كذلك تحديد مفاهيم وتعريفات ومنهجية آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى ضوء التغييرات العالمية المعاصرة فى إطار علاقتها بسياسات خطط عولة قضايا التنمية الاجتماعية مع طرح تصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية فى ضوء هذه العلاقة العالمية المعاصرة فى إطار علاقتها بسياسات وخطط عولة قضايا التنمية الاجتماعية مع طرح تصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية فى ضوء هذه العلاقة التى تعمل على تفعيل وتأکید دور الدولة والمجتمع فى هذه الخطط.

إطار متسق يصور الوضع التوازني للاقتصاد في سنة معينة.

وقد قدمت الدراسة عرضا لتجربة تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري لعام ١٩٩٩/٩٨ - وقد تبين بوضوح من خلال العرض أن العائق الرئيسي أمام مثل هذه المحاولات هو مشكلة قصور البيانات وعدم اتساقها في المصادر المختلفة، ورغم عمومية مشكلة البيانات في البحث الاقتصادي في مصر إلا أنها تزيد حدة عندما ترتبط بتركيب مصفوفة حسابات اجتماعية نظرا لضخامة الاحتياجات التي تتطلبها من البيانات ونظرا أيضا لشروط التوازن التي تقتضيها. وهناك مشكلة خاصة بهذه الفترة الزمنية بالتحديد نتيجة التغيير التنظيمي بنقل مهام أعداد الحسابات القومية إلى وزارة التخطيط وحدها. وقد أبرزت التجربة بوضوح انه يصعب الاعتماد على البيانات الاقتصادية المتاحة في قوائم منفصلة في المصادر المختلفة للبيانات، ذلك أن تضمين هذه البيانات في إطار مصفوفة متسقة تحكمها النظرية الاقتصادية وقواعد وعلاقات الحسابات القومية اظهر اختلالات واضحة في هذه البيانات، وقد اقتضى الأمر - كما أوضحنا في حينه - تعديل كثير من البيانات وفقا للأهمية النسبية لمصادرها المختلفة، ومن أهم المتغيرات حسابات اجتماعية ويتمثل في الكشف عن واصلاح الاختلالات القائمة في

البيانات المرتبطة بمكونات الناتج المحلي الإجمالي. ويؤكد ذلك احد المزايا الهامة لاعداد وتركيب مصفوفة وتوفير قاعدة بيانات غنية ومتسقة.

واوضحت الدراسة أن هناك ضرورة لتوحيد المفاهيم واتساقها في المصادر المختلفة للبيانات، وكذلك أهمية تحسين التقسيم القطاعي والاهتمام بزيادة درجة التفصيل بما يسمح بإبراز التفاوتات الحقيقية بين أداء الوحدات المختلفة. واشتملت الدراسة على مقدمة وأربعة أقسام. فقد بينت المقدمة كيف ان المصفوفة الحالية للاقتصاد المصري التي تم اعدادها لعام ١٩٩٩/٩٨ تتضمن كل البيانات الفعلية المتاحة حتى وقت اعدادها وتقديرات للبيانات الناقصة باستخدام هياكل نسبية ومؤشرات من اقرب بيانات سابقة، وتطبق أساليب تقنية أثبتت جدواها في موازنة المصفوفة.

ويتضمن القسم الثاني من هذه الدراسة توصيفا لعملية إعداد المصفوفة الكلية ومصادر البيانات المستخدمة وتوصيف لخلايا المصفوفة.

أما القسم الثالث فيتضمن توثيقا لمصادر البيانات ومعايير التقسيم المستخدمة في إعداد المصفوفة التفصيلية والأساليب التي تم استخدامها لموازنة المصفوفة.

وأخيرا يتضمن القسم الرابع تقديرات

دراسات مختلفة في دول مختلفة، وبعضها متضمن في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣.

أما في مصر فإن مشروع تطوير الحسابات القومية لتلائم نظام ١٩٩٣ مازال قائما ويسعى إلى توحيد المفاهيم بين الجهات المختلفة المصدرة للبيانات وتدريب القائمين على إعداد الحسابات القومية في وزارة التخطيط على النظام الجديد ، ولم تظهر بعد نتائج هذا المشروع ، ومن المتوقع أن يترتب عليه كثير من التعديلات على قواعد البيانات في مصر، وقد يكون من المفيد طرح نتائج هذا المشروع للمناقشة بشكل واسع في الجهات المختلفة التي تتعامل مع مثل هذه البيانات ، سواء من زاوية إعداد البيانات أو مستخدمى هذه البيانات، وذلك من اجل الاستفادة من كل الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين قواعد البيانات في مصر.

■ الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى . /الباحث الرئيسى هدى صالح النمر . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يوليو ٢٠٠٢ - ١٣١ ص + جداول [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥٢ ]

يشهد النظام الاقتصادى المصرى ومنذ فترة اقترت من العقدين تحولا تدريجيا نحو

لبعض مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى تم حسابها من بيانات المصفوفة .

وقد أكدت الدراسة على أن هناك مجالات متعددة لتطوير وتحسين أشكال مصفوفة الحسابات الاجتماعية بما يجعلها اكثر دقة وشمولا فى تصوير الواقع الاقتصادى وبالتالي اكثر ملائمة لاستخدامها فى كل من أغراض التحليل وفى النماذج الاقتصادية.

ويمكن تعداد عدد من مجالات تطوير مصفوفة الحسابات الاجتماعية مثل إدراج الجوانب المالية والمؤسسات المقابلة لها وتفاعلها مع المتغيرات الحقيقية ، والتعبير عن الجوانب الاجتماعية بشكل اكثر وضوحا فى المصفوفة مثل التعرض للتعليم بقدر اكبر من التفصيل ، ومرونة التعبير عن التغيرات المؤسسية ، وتوظيف قاعدة البيانات فى النمذجة وبصفة خاصة النماذج التفاعلية ، ومراجعة المدى الزمنى الملائم للتعبير عن دورات الأداء والتدفقات المختلفة ، والتعبير عن متغيرات البيئة وفكرة استنفاد الموارد الطبيعية وتأثيرها على متغيرات الناتج ومفهوم الادخار الأصيل ، والتعبير عن التفاعلات مع العالم الخارجى بشكل يلائم التطورات الحالية.

هذه المجالات وغيرها لتطوير وتعظيم فائدة مصفوفة الحسابات الاجتماعية كأحد أهم قواعد البيانات الاقتصادية، تتم بالفعل فى

ولهذا فقد حدد هدف هذه الدراسة فى دراسة الإطار المؤسسى والتنظيمى بقطاع الزراعة المصرية بغرض الوقوف على مدى ملاءمته كقناة لمشاركة كل الأطراف المعنية فى التخطيط للتنمية الزراعية وتحديد ملامح تطويره بما يحقق هذا الهدف ، فضلا عن وضع التصورات الممكنة لتفعيل دور هذه الأطراف فى المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية .

ولتحقيق هذا الهدف قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول اشتمل الفصل الأول منها على مقدمة عامة عن مفهوم ومبررات المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية والمشاكل والمحددات التى تواجه ذلك بعد تقديم لمبررات أو (ضرورة) الأخذ بنظام التخطيط للتنمية فى إطار نظام آليات السوق الحرة. أما الفصل الثانى من الدراسة فقد اشتمل على عرض موجز للإطار المؤسسى والتنظيمى فى قطاع الزراعة ، وفى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالتنمية الزراعية متضمنا التعريف الموجز باختصاصات ومسئوليات كل من مؤسساته ، إلى جانب النظام الحالى لاعداد الخطة الزراعية وعرض أهم إيجابياته وسلبياته ، تمهيدا لتحديد ملامح تطوير هذا الإطار على نحو يتسق مع متطلبات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية . أما الفصل الثالث فيشتمل على تصورات الدراسة بشأن أدوات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية متضمنا

الأخذ بنظام الاقتصاد الحر حيث التوجه لمنح القطاع الخاص دورا رئيسيا فى جهود التنمية الاقتصادية وفى إطار نظام آليات السوق الحرة. ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود إطار يجمع ما بين المؤسسات الحكومية المعنية بالتخطيط وشركاء التنمية من قطاع خاص وعام بغرض التشاور والتنسيق بشأن أولويات التنمية والوصول إلى ما يقرب الاتفاق العام حول هذه الأولويات ، ومن ثم السياسات الحكومية والتزام شركاء التنمية فى هذا الشأن ، ومن هنا كانت الدعوة الأخيرة إلى الأخذ بنظام المشاركة فى التخطيط للتنمية، إلا أن التوجه نحو الأخذ بهذا النظام قد يواجهه بعض الصعاب فيما يتعلق بالتخطيط للتنمية الزراعية التى يأتى فى مقدمتها كثرة أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية والتى قد تقترب من ٣ مليون منشأة صغيرة والتى تعد فى حكم الطرف الأول المستهدف بنظام المشاركة، فى نفس الوقت الذى يغيب فيه وجود المنشآت الزراعية الكبيرة التى يمكن أن تلعب دورا ملموسا فى التنمية الزراعية ، وما قد يوجد من تباين أو تعارض فيما بين شركاء التنمية ، ويزيد من حدة تلك المعوقات غياب الإطار التنظيمى الذى يجمع كل الأطراف المشاركة فى التنمية الزراعية وبما يساعد على التشاور والتنسيق فيما بينها من أجل التخطيط للتنمية.

والمؤسسات الحكومية والعامّة المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات الخدمات العامة الزراعية فى مجالات الإنتاج الزراعى المختلفة (نباتى - حيوانى - داجنى - سمكى) . وكذلك المؤسسات الحكومية والعامّة والخاصة المشتغلة فى تسويق المدخلات والمحاصيل والمنتجات الزراعية بالأسواق المحلية وفى استيرادها وتصديرها. ثم المؤسسات الحكومية والعامّة والخاصة المشتغلة فى تصنيع المدخلات والمحاصيل والمواد الخام الزراعية . وكل من مؤسسات البحث العلمى والإرشاد والتدريب الزراعى والقيادات السياسية على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية والأجهزة التخطيطية وأجهزة الإحصاء والمعلومات التخطيطية ومؤسسات الائتمان على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية.

وقد استعرضت الدراسة ضمن تناولها للإطار النظرى للتخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة أهم المشاكل وأوجه القصور فى انتهاج نظام التخطيط بالمشاركة.

كما أوضحت الدراسة أن مجالات ودرجة مشاركة الأطراف المستهدفة فى إعداد الخطة الزراعية تتوقف على حدود المشاركة المستهدفة فى النظام التخطيطى والإطار المؤسسى والتنظيمى القائم لهذه الأطراف ، ولذا قد تتباين درجة المشاركة ما بين أبسط صورة لها

تصوراتها بشأن تطوير واستكمال الإطار المؤسسى والتنظيمى اللازم لتحقيق هذا الهدف ومنتجها بتصورات الدراسة بشأن نظام إعداد خطة التنمية الزراعية والتنسيق بين أطرافها فى هذا الشأن.

وقد حددت الدراسة مفهوم المشاركة فى التخطيط بمشاركة جميع فئات المجتمع الزراعى إلى جانب المؤسسات الحكومية والعامّة والخاصة المعنية وذات الصلة بالتنمية الزراعية بمستوياتها المحلية والإقليمية والمركزية فى إعداد الخطة الزراعية بمكوناتها المختلفة التى تشمل أهداف واستراتيجيات التنمية ، وسياساتها وأدواتها وبرامجها ومشروعاتها ، ثم تمويلها ومتابعة وتقييم إنجازاتها. إن مشاركة هذه الأطراف يعمل على توفير العوامل المساعدة على الإعداد الجيد للخطة الزراعية.

كما أن تحديد خطوات إعداد خطة التنمية الزراعية وما تتضمنه من أعمال وأنشطة تخطيطية يساعد بالتأكيد فى تحديد مجالات المشاركة لكل من الأطراف المستهدفة فى إعداد الخطة.

وفى ضوء مقترح الدراسة لمفهوم المشاركة ومجالاتها فقد تم تحديد أطراف المشاركة فى إعداد الخطة الزراعية فى كل من المنتجين والمستثمرين الزراعيين فى الأنشطة الزراعية المتنوعة النباتية والحيوانية والسمكية

بدأت التجارة الإلكترونية فى التواجد بشكل ملحوظ وكذلك الانتشار بشكل متسارع منذ عام ١٩٩٦ ، حيث صارت الإمكانية متاحة لتقديم الخدمات التجارية والمالية وغيرها على الإنترنت.

وبالرغم من أن واقع التجارة الإلكترونية فى مصر وفى الدول العربية حاليا غير واضح المعالم والتأثيرات بشكل عام ، إلا أن الاهتمام بها يرجع لما يمكن لها أن تحثه فى مستقبل العمل التجارى والاقتصادى والإدارى والبينى من آثار وتبعات.

وعلى ذلك التجارة الإلكترونية أداة واضحة لعولمة التجارة وهى تعمل على خلق فرص وفوائد عظيمة لكل من يستطيع استخدامها بكفاءة وفاعلية . من هنا فقد أدركت مصر والعديد من الدول أهمية الدخول إلى عصر التجارة الإلكترونية تطلعا لرفع نسبة الصادرات، وزيادة قدرتها التنافسية، والوصول إلى المستهلك العالمى أينما كان عن طريق التسوق الإلكتروني . ولكن التجارة الإلكترونية تحف بها فى نفس الوقت مخاطر عديدة وتشير الكثير من المشكلات . فالمعلومات المتداولة بين أطراف التعامل التجارى عرضه للتسرب ، وسرية المساومات والمداولات غير المضمونة ، الأمر الذى يفتح أبوابا واسعة لأنماط عديدة من المنافسة غير المشروعة والنشاط غير المشروع.

والمثلة فى المشاركة الاسمية فى إعداد الخطة والتي تنحصر فى مجرد الإعلام بمكونات الخطة ، وبين درجات متباينة من المناقشة والحوار والتعاون فى اتخاذ القرار ، كما قد تصل المشاركة إلى درجة كبيرة خاصة من منظور توفير المعلومات حول إمكانات ومشاكل ومحددات التنمية لدى الأطراف المستهدفة.

■ نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر . / الباحث الرئيسى محرم الحداد . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يوليو ٢٠٠٢ - ٢٥٧ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥٣ ]

من الواضح أننا نشهد حاليا تغيرا سريعا ومتسارعا فى بيئة الأعمال وعالميتها . كما أن طبيعة التغيرات العالمية المعاصرة وخصائص القرن الحادى والعشرين تمثل بشكل عام قيودا وتوجهات تفرض نفسها على بيئة الأعمال هذه. وهذا كله يفرض على المديرين فى النشاط التجارى فى الوحدات الاقتصادية أن يعيدوا النظر فى اهدافهم وممارستهم كل عقد من الزمان. فالاستراتيجيات الناجحة لوحده اقتصادية ما فى العقد الماضى قد لا تكون مناسبة فى العقد الحالى الذى يليه ، حيث قد سقطت الحواجز والحدود الجغرافية والجمركية مع التطور المذهل فى تقنيات الاتصالات والمعلومات.



الفنية التي تعوق التجارة الإلكترونية وخاصة تلك المتعلقة بتأمين التجارة الإلكترونية وكذلك توفير وسائل الحماية الإلكترونية ، مع وضع ضوابط على المتطلبات الفنية والإدارية لقيام تجارة الكترونية نشطة على الصعيد المحلي والدولي. وكذلك وضع تصورات استراتيجية فنية يجب التركيز عليها حتى تمكنا من ممارسة التجارة الإلكترونية بكفاءة وفاعلية.

- بحث حلول للعديد من المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتوصل إلى بعض الضوابط التي تشكل سياسات واستراتيجيات ملائمة للاستفادة من التجارة الإلكترونية.

ولتحقيق هذه الأهداف اشتملت الدراسة على أربعة فصول :

اختص الفصل الأول منها بالتعريف بأساسيات التجارة الإلكترونية ومشاكلها . من خلال دراسة كل من التجارة وتحدياتها في ظل المتغيرات العالمية والمعاصرة ، والتعريف بالتجارة الإلكترونية من حيث النشأة والأهمية والمفاهيم والخصائص واسباب ومدى الانتشار، ثم المشاكل المترتبة على التجارة الإلكترونية ومتطلبات ممارستها.

واستعرض الفصل الثاني تطوير الدراسات الفنية والإلكترونية لممارسة التجارة الإلكترونية من خلال بحث نشأة وتطور الانترنت

لذلك فقد اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على المشاكل والآثار الناجمة عن ممارسة التجارة الإلكترونية. وكذلك وضع الضوابط الفنية والتشريعية والاقتصادية والمعلوماتية اللازمة لممارسة التجارة الإلكترونية، وتوفير الحماية والامن اللازمين للتبادل الإلكتروني والمعلومات من خلال الإنترنت.

وقد تبلورت أهداف هذه الدراسة فيما

يلي :

- التعرف على أساسيات التجارة الإلكترونية بالعرض والتحليل من حيث الأهمية والنشأة والتطور وخصائصها الإيجابية والسلبية وكذلك مفاهيمها المختلفة من وجهة نظر الخبراء، والمجالات والصناعات التي يمكن أن تمارس فيها بشكل واضح.

- التعرف على أسباب انتشارها السريع ومؤشرات قياس مدى الانتشار وآفاق انتشارها في الدول النامية بشكل عام مع التعرف على بعض النماذج الإحصائية للتعبير عن مدى الانتشار.

- مناقشة وتحديد المشاكل المختلفة الفنية والتكنولوجية ، والاقتصادية والحاسبية والاجتماعية، والقانونية والتنظيمية والقائمة حاليا عند ممارسة التجارة الإلكترونية.

- استعراض واقتراح الحلول للمشاكل

وأهمية تكامل جهودهم التنموية ، لذلك اهتمت الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ بالسعى جاهدة لان تأخذ منظور النوع الاجتماعى والتنمية بالمشاركة فى الاعتبار عند إعداد مقترح هذه الخطة.

وحيث يعتبر التخطيط بالمشاركة وسيلة مجدية وعملية تستهدف مساعدة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية فى بذل الجهود البناءة بالإمكانيات المطلوبة فى المنطقة، فيهتم هذا النوع من التخطيط بمشاركة كل من المرأة والرجل فى وضع الخطط فيما يتعلق باحتياجاتهما وبعد ذلك فى عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم ، فالتخطيط بالمشاركة يساعد شركاء التنمية (القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والجهات الحكومية ) على التعرف على المناطق المحرومة من الخدمات أو التى لم توضع بعد فى خطة الخدمات الأهلية والاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل من النساء والرجال والفتيات المهمشة فى هذه المناطق، إلى جانب تسهيل مهمة تنفيذ البرامج الخدمية والمساعدة فى تذليل معوقات التنفيذ ، كما أن تكلفة تنفيذ المشروعات تصبح اقل نتيجة لمشاركة المجتمع المحلى فى دعم برامج ومشروعات الخطة ماديا أو فنيا فضلا عن أن هذه المشروعات تتسم اكثر بالواقعية، كما أن التخطيط بالمشاركة فى مجال تضمين النوع الاجتماعى يساعد المسئولين على توجيه

على المستوى القومى ، والمشاكل الاجتماعية ، والحلول التكنولوجية ومستويات المتطلبات الفنية والإدارية اللازمة للتجارة الإلكترونية.

ويبحث الفصل الثالث الآثار الاقتصادية والمصرفية والضريبية والاجتماعية للتجارة الإلكترونية على النمو والإنتاجية، والوساطة والاحتكار فى التجارة الإلكترونية ومضامينها على سوق العمل، ثم آثارها الاقتصادية على تجارة الدول النامية، وآثارها البيئية، والمعالجات المصرفية، والضريبية للتجارة الإلكترونية ثم أبعادها.

وجاء الفصل الرابع والأخير لبحث الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية من خلال تعريفها، وإيضاح بعض المشكلات القانونية التى تثيرها ، والقانون النموذجى ، والمشروع المصرى للتجارة الإلكترونية .

■ **الاحتياجات العلمية والاستراتيجية للمرأة المصرية وأولوياتها على مستوى المحافظات.** / الباحث الرئيسى عزة عبد العزيز سليمان. القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يوليو ٢٠٠٢ - ١٣٦ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥٦ ]

لقد بدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة والتعرف على شركاء التنمية وتحديد أدوارهم الرئيسية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

- تحديد القطاعات والمحافظات ذات الأولويات الخاصة بالنسبة لاحتياجات النوع الاجتماعى ( المرأة ) .

- التعرف على المشاكل والمعوقات التى تحول دون إشباع الاحتياجات العملية والاستراتيجية للنوع الاجتماعى خاصة المرأة المهمشة الفقيرة (الريفية والمعيلة) .

- اقتراح السياسات والبرامج والمشروعات المناسبة لتلبية احتياجات النوع الاجتماعى .

ولتحقيق هذه الأهداف قسمت الدراسة إلى ستة أجزاء كانت على النحو التالى :

أولاً : مدخل نظرى عن المفاهيم واحتياجات النوع الاجتماعى

ثانياً : التقييم الحالى لوضع المرأة المصرية من منظور التنمية البشرية.

ثالثاً : الفجوة النوعية وتحديد الأولويات: صورة إحصائية.

رابعاً : التحديات والمعوقات أمام المرأة المصرية وسبل مواجهتها.

خامساً : دور المتغيرات المحلية والدولية فى التأثير على الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية .

سادساً : مقترح خطة متكاملة لتلبية

الخدمات للاماكن المحرومة منه بالفعل حتى لا تحدث ازدواجية وتكرار واهدار للجهد والمال والوقت، وبهذا يتم توجيه الاستثمار بكفاءة وفاعلية اكثر إلى المناطق الأكثر احتياجاً والتي بناء عليها تتحقق الاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل من المرأة والرجل.

وكان الهدف العام للدراسة تحقيق الكفاءة والفاعلية فى توظيف الاستثمارات من خلال تلبية الاحتياجات النوعية الحقيقية للمرأة (الاحتياجات العملية والاستراتيجية) وعدالة توزيعها على مستوى محافظات مصر وزيادة مشاركتها ومساهمتها فى النشاط الاقتصادى وانتفاعها بشماره ورفع قدرتها التنافسية فى سوق العمل مستقبلاً لتمكينها اقتصادياً مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة والعادلة.

ثم أوردت الدراسة أهدافاً أكثر تحديداً لتحقيقها وهى :

- التعرف على الاحتياجات العملية والاستراتيجية للنوع الاجتماعى (المرأة) وأولوياتها على مستوى المحافظات خاصة فى ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية.

- تقييم الوضع الحالى لوضع المرأة المصرية (النوع الاجتماعى) من منظور التنمية البشرية.

بسبب استمرار العجز فى الموازنة أو من ناحية هيكل الدين العام أو مصادره أو أعباء خدمته والآثار المختلفة لهذا الدين وأعبائه على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الاستثمار والادخار وإمكانيات النمو... الخ .

وفى ضوء هذا التحليل يستعرض البحث مجالات وإمكانيات زيادة فعالية إدارة الدين العام المحلى بدءاً من العمل على علاج الأسباب التى أدت إلى ارتفاعه خلال فترة البحث إلى استعراض بعض المقترحات الخاصة بتقليل أعبائه حتى يمكن تقليل ما قد يكون لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد القومى.

وبناءً عليه يشتمل البحث على ثلاثة فصول أساسية : يناقش الفصل الأول منها تطور حجم الدين العام بمفهوميه الضيق والواسع خلال فترة ١٩٨٩/٩٠-٢٠٠١/٢٠٠٢ وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الاقتصادية كالتالى: النتائج المحلى الإجمالى وتطور نصيب الفرد من الدين العام المحلى .. الخ ، وتطور أعباء خدمة هذا الدين وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية.

أما الفصل الثانى فيناقش الآثار المحتملة للدين العام المحلى على الاستثمار والادخار والتنمية من خلال استخدام نموذج مبسط للحسابات القومية.

واخيراً يناقش الفصل الثالث أهمية إدارة الدين العام المحلى وأهدافها وإمكانيات

الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية والارتقاء بأحوالها.

■ إدارة الدين العام المحلى وقبول الاستثمارات العامة فى مصر . / الباحث الرئيسى السيد عبد العزيز دحيه . القاهرة : معهد التخطيط القومى، يوليو ٢٠٠٢ - ٧١ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥٨ ]

تزايد الاهتمام فى الفترة الأخيرة بإدارة الدين العام المحلى نظراً للتزايد المستمر فى حجمه كنتيجة للتزايد المستمر فى الإنفاق العام الجارى منه والاستثمارى وعدم زيادة الموارد العامة بالموازنة بذات القدر لمواجهة أو لمواجهة هذا التوسع فى الإنفاق العام.

ويطبيعة الحال يؤدي زيادة الإنفاق العام عن الموارد العامة إلى ظهور مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة، الأمر الذى تضطر معه الحكومة إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز سواء من المصادر المحلية أو حتى من المصادر الخارجية.

وتتعدد آثار تزايد أعباء الدين العام المحلى على كثير من المتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى يستهدف هذا البحث دراسة تطور حجم هذا الدين خلال الفترة ٨٩/٩٠ - ٢٠٠٠/٢٠٠١ وأسباب هذا التطور سواء

المصرى ، مع الاهتمام ببيانات الموازنة العامة للدولة ، وتحديد بنودها بصورة تفصيلية ، وبدرجة كبيرة.

- ضرورة العمل على وقف التزايد المستمر أو شبه المستمر فى عجز الموازنة العامة للدولة.

- ضرورة العمل على تحقيق الهدف السابق دون زيادة فى الأعباء التى يتحملها محدودو الدخل.

- العمل على استقرار نسبة الدين العام الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالى.

- إعادة هيكلة الدين العام المحلى بزيادة الاعتماد على مصادر التمويل طويلة الأجل (السنوات) الأقل تكلفة واحلال الأوراق المالية ذات أسعار الفائدة المرتفعة بأخرى أطول أجلا أو بأسعار فائدة اقل.

- إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية ومعاملتها كوحدات اقتصادية مستقلة والعمل على سرعة الإصلاح المالى لها.

- العمل على تحقيق أقصى عائد ممكن لما تبقى من برنامج الخصخصة.

- استمرار التوجه نحو تطوير سوق المال والعمل على زيادة حجم التعامل فيه.

- التطبيق الفعال لموازنة البرامج وتقويم

ومجالات ترشيد وزيادة فعالية تلك الإدارة من أجل تحقيق الموازنة الممكنة بين الأهداف التحويلية لهذا الدين وتحجيم أعبائه على الاقتصاد القومى من خلال عرض مجموعة من السياسات والمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.

ولعله قد اتضح من البحث الارتباط الوثيق بل والكامل بين إدارة الدين العام المحلى وإدارة الاقتصاد القومى . وبعبارة أخرى فإن فعالية إدارة هذا الدين تتوقف على كفاءة وفعالية الإدارة الاقتصادية على المستوى القومى. ذلك أن تلك الإدارة - فى ظل النظام الاقتصادى السائد وسياسة التحرير الاقتصادى الإدارة من خلال السياسات - تعتمد على ما تطبقه الدولة من سياسات مالية ونقدية واستثمارية وتجارية وغيرها ، وكلها تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على أداء الموازنة العامة للدولة وبالتالي على حجم العجز منها وما يتطلبه ذلك من اقتراض صافى لتغطية هذا العجز يودى إلى إضافة جديدة للدين العام المحلى القائم.

ومن هذا المنطلق أكدت الدراسة مجموعة من التوصيات الرئيسية كأساس لزيادة فعالية وكفاءة إدارة الدين العام المحلى . كان من أهمها :

- إعداد قاعدة بيانات دقيقة وشاملة ومفصلة عن المتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد

سيؤدى إلى شفافية ومصداقية البيانات والمعلومات التى يمكن الحصول عليها من هذا القطاع ، أى أن هذه الدراسة تعد دراسة استطلاعية لوضع التصور الفكرى الموجود بالبحث موضع التطبيق العلمى ، وذلك لفتح الباب لتطبيقات واجتهادات جديدة شمولية على مستوى هذا القطاع ككل.

وقد استهدفت الدراسة :

- وضع إطار عام لمفهوم التخطيط المالى المستخدم فى المنظمات غير الربحية.

- توضيح العلاقة الارتباطية بين الخطط التمويلية والتخطيط الإستراتيجى فى المنظمات غير الربحية.

- توضيح دور الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات فى المنظمات غير الربحية.

- توضيح أهمية الإفصاح المحاسبى فى المنظمات غير الربحية بما يحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم.

- تحديد المنظومة المتكاملة للتوظيف المالية غير الربحية.

- عمل دراسة استطلاعية لمجموعة من المنظمات غير الربحية لتحديد موقفها من استخدام التخطيط المالى كأداة للتخطيط الإستراتيجى.

الأداء من خلال إجراءات وسياسات فعالة ومحددة.

- الالتزام بما يرد بالموازنة العامة للدولة من أهداف سواء بالنسبة للإيرادات أو النفقات.

- إعادة النظر فى قانون بنك الاستثمار القومى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ خاصة فيما يتصل بمصادر أمواله أو استخداماتها وتحويله إلى بنك استثمار واعمال وان تتولى وزارة المالية دعم الأنشطة.

## ثانيا : سلسلة المذكرات العلمية الخارجية.

■ التخطيط المالى كأداة لتحقيق الشفافية والمصداقية فى الجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح . / إعداد إيمان احمد الشرينى. القاهرة: معهد التخطيط القومى ، سبتمبر ٢٠٠٢ - ١٨٠ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦٠٩ ]

تكمن مشكلة هذا البحث فى تنامى دور القطاع الثالث أو كما يسمونه القطاع الأهلى غير الهادف إلى تحقيق الربح حتى اصبح شريكا فى التنمية وذلك من خلال شراكته للحكومة والقطاع الخاص ، ولذلك اصبح من المحتم تنظيم هذا القطاع من داخله وتعتقد الباحثة أن بداية هذا التنظيم تبدأ بوجود خطة مالية ووجود تخطيط إستراتيجى مستقبلى ولا شك أن هذا

- إلقاء الضوء على أهمية استخدام التخطيط المالي كأداة لتحقيق الشفافية والمصدقية في المنظمات غير الربحية لاتخاذ كأداة للتخطيط لمستقبل هذه المنظمات.
- وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستعراض ما تم من دراسات وما هو متوفر من معلومات وبيانات وأبحاث عن مختلف جوانب المشكلة ، بالإضافة إلى المنهج التطبيقي من خلال عمل استمارة للاستبيان تتضمن مائة وعشرة أسئلة لاستطلاع آراء خمس من الجمعيات العاملة في مجالات مختلفة ومتنوعة بالنسبة لكافة الجوانب الخاصة بالتخطيط المالي والإستراتيجي لمعرفة واقع العمل الفعلي بهذه الجمعيات الأهلية . هذا كما اتبع منهج المشاهدة من خلال الزيارات لكل جمعية من الجمعيات المحددة بالدراسة ومقابلة العديد من المسؤولين الموكل إليهم وضع السياسات والاستراتيجيات المالية الخاصة بهذه الجمعيات ، إلى جانب الحصول على المعلومات الخاصة بأسماء وعناوين الجمعيات من الاتحاد العام للجمعيات.
- وتشتمل هذه الدراسة على مجموعة من المباحث تنتظم معا مكونة سلسلة مترابطة الحلقات لتعطينا فى النهاية شكلا يقترب من التكامل لتحقيق أهداف البحث المحددة سلفا وذلك من خلال تسعة من المباحث على النحو
- التالى :
- المبحث الأول : التعريف بماهية التخطيط.
- المبحث الثانى : التعريف بماهية التخطيط المالى.
- المبحث الثالث: التعريف بماهية الشفافية والمصدقية فى الجمعيات الأهلية التى لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- المبحث الرابع: التعريف بماهية المنظمات التى لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- المبحث الخامس: مصادر التمويل بالجمعيات الأهلية التى لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- المبحث السادس: الموازنة كأساس للتخطيط المالى فى الجمعيات الأهلية التى لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- المبحث السابع: الإفصاح المحاسبى فى الجمعيات الأهلية التى لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- المبحث الثامن: المنظومة المتكاملة للوظيفة المالية فى الجمعيات الأهلية التى لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- المبحث التاسع: واقع التخطيط المالى فى الجمعيات الأهلية التى لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- ثم اختتمت الدراسة بتحديد النتائج التى وصلت إليها ثم أوردت مجموعة من التوصيات

تم استخدامه كمتغير تابع فى نماذج الانحدار المختلفة (الانحدار المرحلى والانحدار العاملى) والتي تقيس العلاقة بينه وبين مؤشرات الأداء فى الاقتصاد المصرى.

أما القسم الثانى فقد اختص ببيان كيفية استخدام مؤشر سوق المال فى اتخاذ القرار الاستثمارى فى البورصة المصرية . وفى هذا القسم تم تناول النماذج الأساسية لتسعير الأصول المالية لاختيار ما هو مناسب منها لأغراض تقدير معدل العائد المرغوب من جانب المستثمر وبما يمكن المستثمر من ترشيد قراراته الاستثمارية . وقد تم التطبيق على إحدى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية.

وقد اختص القسم الثالث من الدراسة بتحليل اثر النمو الاقتصادى والمتغيرات الاقتصادية الكلية فى دفع حركة النمو فى القطاع المالى، وبصفة خاصة سوق الأوراق المالية، وذلك استنادا إلى أن كفاءة أداء النشاط الاقتصادى من المتطلبات الهامة لتنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

وضع إطار نظرى يهدف إلى التعرف على ملامح سوق المال المصرى من خلال مجموعة من المؤشرات تقيس كفاءة أدائه وتطوره ، وتم التركيز فيه على المرحلة الأخيرة التى صاحبت الإصلاح الاقتصادى والتغير الهيكلى منذ عام

التي خرجت بها من الدراسة لهذا الموضوع الهام.

■ مؤشرات سوق راس المال ودورها فى اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقييم اتساقها مع مؤشرات الأداء فى الاقتصاد القومى / إعداد علاء الدين محمود زهران وخالد عبد العزيز عطية. القاهرة : معهد التخطيط القومى ، سبتمبر ٢٠٠٢ - ١٨٠ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم ١٦١٠ ]

استهدفت الدراسة إنجاز هدفين رئيسيين وهما : بيان كيفية الاستفادة من مؤشرات سوق راس المال فى ترشيد قرارات الاستثمار. وتحليل وتقييم العلاقة بين مؤشر سوق راس المال ومؤشرات أداء الاقتصاد المصرى. وبناء عليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

حيث اختص القسم الأول منها بتقديم توطئة نظرية للدراسة تم فيها تناول مؤشرات السوق من حيث مفهومها وأنواعها ووظائفها الأساسية وكيفية بنائها مع بيان كيفية بناء مؤشر سوق راس المال المصرى . حيث تم الاستفادة من مؤشر سوق راس المال فى تقدير متغيرات النموذج المستخدم لقياس معدل العائد المرغوب من جانب المستثمر بما يساعد على ترشيد قرارات المستثمر فى هذا الخصوص. وكذلك فى حساب علاقات الارتباط فيما بينه وبين مؤشرات الأداء فى الاقتصاد المصرى كما



١٩٩١. والتي كان من أهم نتائجه إصدار قانون سوق راس المال عام ١٩٩٢.

بعد ذلك تم استخدام مجموعة من التحليلات الإحصائية التي تهدف إلى قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة وبين المؤشر العام لسوق المال المصرى كمتغير تابع وانتهت التحليلات جميعها بمعنوية تلك العلاقة ووجود علاقة تفسيرية واضحة للمتغيرات الاقتصادية الكلية لحركة المؤشر العام لسوق المال المصرى خلال فترة الدراسة (٤٣ شهر).

بينما اختص الجانب التطبيقي لهذا القسم بعرض وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية ذات الارتباط الوثيق بحركة مؤشر سوق راس المال المصرى أولا ، ونتائج التحليلات الإحصائية السابقة كانت فى مجموعها مؤكدة على وجود علاقة تأثير قوية للمتغيرات الاقتصادية المستقلة المختارة على حركة مؤشر سوق راس المال ، وبالتالي قدرتها على المساعدة فى اتخاذ القرارات على مستوى سوق الأوراق المالية وعلى مستوى الاقتصاد القومى.

وقد اختتمت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات منها :

- على المستثمرين فى سوق الأوراق المالية (الحاليين والمرتقبين) أو من ينوب عنهم، كالمحللين الماليين على سبيل المثال ، استخدام

الأسلوب المتبع فى هذه الدراسة ألا وهو حساب القيمة الحقيقية للسهم ، حتى يمكن مقارنتها مع القيمة السوقية للسهم وبناء عليه يتم تحديد ما إذا كان السهم مقوما بأعلى أم اقل من قيمته الحقيقية ومن ثم يتخذ المستثمر قراره الاستثمارى على نحو سليم.

- ضرورة توعية المستثمرين بشأن التضخم واثره على أداء السوق ، واعتباره كمؤشر هام وحسوى عند اتخاذ أى قرار استثمارى داخل السوق من جانب صغار وكبار المستثمرين بالسوق ، خاصة وان الاستثمار فى الأوراق المالية يعد بطبيعته استثمارا طويل الأجل.

- تطوير النظام المصرفى الحالى، خاصة فى المرحلة المقبلة المرتبطة بالعملة وفتح الأسواق حتى يساهم فى تطوير وتنشيط العمل بسوق الأوراق المالية من خلال عمليات الوساطة المالية وزيادة السيولة ومنح القروض وجذب الودائع وخفض معدلات الفائدة.

- النظر فى سعر صرف الدولار من خلال ربطه بسلة من العملات بناء على الأهمية النسبية لشركاء التجارة الحالية لمصر ، لان ذلك من شأنه جعل سعر صرف الدولار اكثر استقرارا أمام العملة المحلية.

- ضرورة توفير البيانات الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وذات الأثر القوى على أداء سوق راس المال ، مثل الناتج

المحلى وتكلفة خدمة الدين كنسبة من الصادرات والصادرات كنسبة من الناتج المحلى وعجز الموازنة العامة للدولة بصورة دورية لاستخدامها فى التحليلات الإحصائية التى تتطلب عددا كبيرا من المشاهدات حتى تكون النتائج اكثر موضوعية ويمكن تعميمها.

- استخدام النموذج المقترح فى الدراسة فى التنبؤ بمؤشر سوق راس المال بما يدعم قرارات كل من المستثمرين راسمى السياسات الاقتصادية.

التامين، القانون. وغيرها.

هذا فى حين تخطو دولنا ومنظماتنا العربية خطى خجولة نحو استكشاف، أو تطوير واستخدام هذا النوع من تقنية المعلومات .

وحيث تمثل " نظم الخبرة " أحد ابرز مخرجات علم الذكاء الاصطناعى لدعم الكفاءة وعمليات اتخاذ القرار للمدير المحترف ، وباعتبارها احدث حلقات التطور المعرفى فى تقنية المعلومات لدعم الإدارة فى المنظمات المعاصرة فقد ركز هذا الفصل على استكشاف مراحل التطور المعرفى والعملى والعلمى لتكنولوجيا المعلومات ودور الذكاء الاصطناعى فى إثراء ودعم هذا التطور.

فى حين يقدم الفصل الثانى المفاهيم الأساسية وهيكلى وعمليات بناء ، وتطبيقات نظم الخبرة. ويهتم " الفصل الثالث " بالقضايا

المحلى وتكلفة خدمة الدين كنسبة من الصادرات والصادرات كنسبة من الناتج المحلى وعجز الموازنة العامة للدولة بصورة دورية لاستخدامها فى التحليلات الإحصائية التى تتطلب عددا كبيرا من المشاهدات حتى تكون النتائج اكثر موضوعية ويمكن تعميمها.

- استخدام النموذج المقترح فى الدراسة فى التنبؤ بمؤشر سوق راس المال بما يدعم قرارات كل من المستثمرين راسمى السياسات الاقتصادية.

■ نظم الخبرة : محددات وخبرات البناء ، التوطين والاستخدام فى المنظمات. / محمد ماجد خشبه. القاهرة : معهد التخطيط القومى سبتمبر ٢٠٠٢ - ١٩٤ ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية برقم ١٦١١ ]

اشتملت هذه الدراسة على أربعة فصول: يستعرض الفصل الأول منها تطور تكنولوجيا المعلومات من معالجة وتنظيم المعلومات إلى هندسة المعرفة والخبرة البشرية وتعرف " نظم الخبرة " باعتبارها الإطار الذى يشغل المعرفة البشرية المذكورة - والمستخلصة من الخبراء - فى الحاسب لحل مشكلات الأعمال، وغيرها، التى تتطلب فى العادة خبرة بشرية للتعامل معها وحلها.

وقد اتسع نطاق تطبيق واستخدام " نظم

ناهيك عن السرعة فى التصرف واتخاذ القرار .  
وتحاول اتجاهات التطوير المستقبلى لنظم  
الخبرة التركيز على تحسين قدرات الخبير الفرد  
فى ترميز وتخزين معرفته ذاتيا ، واكساب  
النظام قدرات التعلم من الخبرة ، واكساب  
الحاسب قدرات الاستخلاص المباشر للمعرفة من  
الخبراء دون الاستعانة بمهندس المعرفة . كذا ،  
تنمية اوجه التكامل مع نظم دعم القرار  
والاستفادة المتنوعة من شبكة إنترنت.

ثم راجعت الدراسة العديد من الدروس  
والخبرات السابقة على تجارب عالمية بوجه عام ،  
وبعض التجارب العربية ،

■ **التوازن الاقتصادى وجداول المدخلات  
والمخرجات فى مصر : النظرية والمنهج  
والتطبيق / إعداد احمد محمد نصير . القاهرة :  
معهد التخطيط القومى ، سبتمبر ٢٠٠٢ - ٩٦  
ص [سلسلة المذكرات العلمية الخارجية رقم  
١٦١٢ ]**

تلخص هذه الدراسة خبرة اشتغال المؤلف  
بإعداد جدداول المدخلات والمخرجات لأغراض  
التخطيط فى مصر ، على مدى ثلاثة عقود  
ونصف ، مع رصده لخبرة السابقين عليه ، ومن  
هذا المنطلق فالدراسة تمثل وثيقة تخطيطية  
تاريخية هامة .

وفضلا عن ذلك فتقدم الدراسة مادة  
تعليمية وتدريبية هامة تزاد فى مجال

المحورية فى عملية " هندسة المعرفة " داخل نظام  
الخبرة فيعرض لقضايا : استخلاص وتمثيل  
المعرفة وعمليات الشرح والتفسير وتفاعل  
المستخدم مع نظام الخبرة .

ويستعرض الفصل الرابع الاعتبارات  
المرتبطة بتوطين واستخدام نظام الخبرة فى  
المنظمة ، كذا إشكاليات المعايير المستخدمة  
لتقييم جدواه والحكم على كفاءته . كما يعرض  
الفصل الرابع لبعض الاتجاهات المستقبلية  
لتطوير نظم الخبرة خاصة فى استفادتها من  
الحوسبة الذكية وشبكة إنترنت والتكامل مع نظم  
دعم القرار .

وتحصر الدراسة على إبراز الدروس  
المستفادة من التطبيقات العالمية والعربية بوجه  
عام حتى يمكن للمدير العربى أن يقف عل  
خلفية مبدئية للتعامل مع " نظم الخبرة "  
والتوجه المحسوب والمخطط إلى استخدامها فى  
إطار جدوى صريحة لهذا الاستخدام وليس  
كمجرد اقتناء منتج جديد أكثر تطورا من نظم  
تكنولوجيا المعلومات .

ومع ذلك ، تظل هناك العديد من  
التجارب التى سجلت فوائد مباشرة من استخدام  
نظم الخبرة الإدارية خاصة المؤسسات المالية ،  
التطوير العسكرى ، عمليات الإنتاج ،  
التخطيط المالى رقابة الجودة ، التسويق ،  
تخصيص الموارد البشرية فى المنظمات الكبرى .

استخدامات المدخلات والمخرجات فى بناء قواعد البيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط على المستوى الكلى وما يرتبط بها من قنوات مغذية، فضلا عن تطوير الأدوات التحليلية المبينة على أساس قواعد هذه البيانات.

فمنذ منتصف القرن الماضى ، مع إنشاء لجنة التخطيط القومى ، وبالتعاون مع مصلحة الإحصاء فى ذلك الوقت ، بدأ التحليل الاقتصادى الكلى Macro Economic Analysis فى التعرف على التوازن الإجمالى فى الاقتصاد المصرى . ولقد تم من خلال اشتقاق أو استقصاء أو إحصاء قيم عناصر العرض الكلى، ويتمثل فى الناتج المحلى الإجمالى من قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات، مضافا إليه الواردات السلعية والخدمية ، كموارد ، ومقابلتها بقيم عناصر الطلب الكلى ، والذي يتمثل هو الآخر ، فى الاستهلاك العائلى والاستهلاك الجماعى، والصادرات السلعية والخدمية والاستثمار وشئ من التغير فى المخزون ، وبإضافة صافى عوائد عناصر الدخل مع العالم الخارجى ، وظهرت معادلة الدخل القومى مبكرا فى عام ١٩٦٠/٥٩ على الصورة الكلية فى بداية الخطة للسنة الأولى من الخطة الخمسية ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤.

وإذا كان اقتصاد السوق يلجأ إلى

استخدام السياسات الاقتصادية كوسيلة لمعالجة شئونه ، فان كفاءة رسم السياسات تعظم إذا استندت إلى تخطيط توجيهى ، تستند إليه مؤسسات إدارة الاقتصاد الوطنى (بما فيه المؤسسات المالية والنقدية ) فى رسم السياسات بما يتفق والأهداف الكلية للمجتمع . ويصلح قاعدة للتأشير لوحدات اتخاذ القرار ، سواء فى وضع خططها الأولية أو برامج العمل التنفيذى . وأصبحت القضية هى اختيار الجرعة المناسبة من كل نوع من أنواع التخطيط.

وقد شملت هذه الدراسة العناوين التالية:

- نبذة تاريخية
- الاقتصاد المصرى والحسابات القومية
- الاقتصاد العربى ومقومات توسيع السوق
- جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات
- الاحتياجات الإحصائية : نوع البيانات وكيفية تجهيزها ومصادرها
- السلع والخدمات المقترح التوسع فى عرض مواردها واستخداماتها
- درجة كفاءة مصادر المعلومات للوفاء بالغرض
- قراءة فى أرقام وأدبيات التشابك فى مصر ونظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SAN).